البُعد الدبلوماسي والعسكري للدّور الروسي تجاه الأزمة السورية

– دراسة تحليلية –

د. علي أحمد شنيـــــب*
أ.أبوبكر هديه المحروق**

ملخص:

تحولت الأحداث والتطورات التي شهدتها الســاحة الســورية منــذ منتصف عام 2011م على أزمة معقدة، بأبعادها، وأطرافها، وتداعياتها وهذه الأزمة قد أصبحت قضية أكثر تعقيداً، عندما تداخلت فيها الأطراف، والأبعاد بين المحلي، والإقليمي، والدولي، وصارت الساحة السورية، ميدان للرهــان، والمغامرة على كسب وتحقيق النفوذ، والمصالح تارةً، وتصفية الحسابات مــع الخصوم تارة أخرى حتى إن الأدوار والتدخلات أخذت أبعاد، وأشكالا مختلفة منها السياسي، والدبلوماسي، والعسكري، والاســتراتيجي، ومنهــا المباشــر، والآخر غير مباشر في سوريا، إذ تقف إلى جانب أحد الأطــراف الســورية، ولعل أهم جهة يسجل لها دور مباشر بمختلف الأشكال من القــوى العالميــة الكبرى، هي روسيا التي أتضح ظهورها، وتأثيرها في الأزمة السورية منــذ بدايته بشكل تدخل سياسي مؤثر، ما لبِث أن تحول إلى دَور أو تدخل عسكري مباشر يقف على جانب نظام (الأسد).

الكلمات الإفتتاحية: البعد، الدور، الأزمة، الاستراتيجية، الشرق الأوسط.

Abstract:

The events and developments in the Syrian land since mid-2011 have turned into a complex crisis, with its dimensions, sides, and repercussions. Also, this crisis has

*- محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية
Alishenib1981@gmail.com
**– محاضر مساعد بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصادوالتجارة ، الجامعة الأسمرية الاسلامية
Abwbakr1981@asmarya.edu.ly

become a more complex issue, when the parties overlapped, and the dimensions between the local, regional and international, and the Syrian land became a field for betting and adventure gaining and achieving influence and interests at times and settling accounts with opponents at other times, so that the roles and interventions took different dimensions, including political, diplomatic, military, and strategic forms. Therefore, including direct and the other indirect in Syria, as it stands by one of the Syrian parties. Also, perhaps the most important party that has a direct role in various forms from the major world powers is Russia, whose emergence and influence in the Syrian crisis have been evident since its inception in the form of influential political interference, which soon turned into a direct military role or intervention standing on the side of the (Assad) regime.

Introductory words: dimension, role, crisis, strategy, Middle East

المقدمة:

إنّ سُوريا تعدّ من المناطق المهمة التي حَظيت بمساحة كبيرة من الإهتمام لدَى صنّاع القرار في روسيا الإتحادية لِما تمتلكهُ من أهمية إستراتيجية مؤثّرة في العلاقات الدولية، وهو ما دفع القوى الكبرى إلى أن تتصارع، وتتنافس من أجل تقوية نفوذها، ومراكز تأثيرها فيها.

ومن هذا المنطلق فقد سَعت روسيا الإتحادية إلى أنْ تكون إحدى الدّول المهمة، والمؤثّرة في الأزمة السورية، وأن تُصبح سوريا في مقدمة أولويات دورها الخارجي في المنطقة بوصفها منطقة ذات

مصالح حيوية للأمن القومي الروسي، وقد اكتسبتْ هذا التوجه للسّياسة الخارجية الروسية حيال الأَزمة السورية حيوية وفاعلية، مُنذ بداية الأزمة، فَقد أظهرت رُوسيا تأييدًا واضحًا لسوريا عن طريق دعم وتسليح النّظام السياسي السّوري، وحمايته في مجلس الأمن من فرض مزيد من العُقوبات عليهَا.

ولذلك فإن المكانةَ الدّولية التي تتمتع بها روسيا الإتحادية كونها إحدى القوى الكبرى الفاعلة، والمؤثرة في رسم السياسة الدولية الخارجية، ويدفعها ذلك الي المحافظة على مصالحها في سُورية، ومنطقة الشرق الأَوسط بشكلٍ عام، وتَجسّد ذلك مِن خلال طَبيعة السّلوك السياسي لِروسيا الاتحادية في مجلسِ الأمن، والمحافِل الدّولية في منع إصدار أيّ قرار أُممي بإدانة النّظام السوري، فلقد عوّلت روسيا الاتحادية كثيرًا على الأزمة السورية كمدخل مباشر لعودة نفوذها الدولي والإقليمي، وأنّ الحُضور السياسي، والعسكري الروسي الفاعل في الأزمة السورية يمثل إعلان صريح عن عودة روسيا الاتحادية إلى مصاف الدّول العظمي.

إشكالية البحث:

على الرغم من إنهيار الإتحاد السّوفيتي إلاّ أنّ التّواجد الروسي في سوريا دليل على عودة روسيا القيصرية، وكونها تستعيد دورها فعلياً كإحدى القوى الكبرى الفاعلة في النظام العالمي، وقد تباينت هنا المواقف حول حدود، ونطاق توجهات روسيا الخارجية الجديدة بين المواقف التي تؤكد على إمكانية عودة روسيا للساحة الدولية كقوة عظمى تملك من المؤهلات ما يُمكنها من الحد من إنفراد هيمنة القطب الأمريكي، والغرب بصفة عامة وعلي هذا الأساس فإنإشكالية البحث تتمحور في التساؤل الآتي:

– ما هي المصالح التي ترغب روسيا بتحقيقها من خلال تدخلها المباشر في سوريا في عام2011؟

ويتفرع من التساؤل الأسئلة التالية:

1- لماذا اقتصر التدخل الروسي في سوريا تحديداً ولم يقتصر في حالات أخرى مشابهة مثل ليبيا؟

2- هل هذا التدخل يرتبط بعلاقات محددة مع نظام بشار الأسد، أم هو جزء من استراتيجية أشمل لفلاديمير بوتين في الشرق الأوسط؟

3- ماهي ملامح الأداء الروسي في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية؟

4- هل روسيا قادرة بمفردها على فرض تسوية سياسية، وهل سيسهم تدخلها في تعميق الأزمة أم في تسويتها؟

فرضيات البحث:

في محاولتنا للإجابة علي هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة ارتباطية بين التدخل الروسي في سوريا، وبين تجديد النهج أو السلوك الروسي العالمي باعتبارها قوة كبرى فاعلة.

2- إنّ التخوف من انهيار النظام السوري يعتبر من أهم العناصر المحركة للاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية البعد الساسي والعسكري للدور الروسي كقوة ثابتة في الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا من خلال تعاملها مع (الأزمة السورية)، وهذا في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، والتحولات، والتطورات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 2011 (الثورات العربية)، أدت الي ظهور مفاهيم وظواهر جديدة أثرت علي مسار العلاقات الدولية، وهو ما استدعي العديد من المحللين والأكاديميين إلى رصد هذه التحولات، ودراستها ومعرفة المتغيرات المؤثرة علي الأبعاد السياسية والعسكرية لروسيا تجاه الأزمة

السورية، والتي مثلت كذلك متغيراً دولياً مهماً، وذلك بِقصد الوصول الي تحلـيلات، وتفسيرات مقنعة حول أسباب، ودوافع هذه الأبعاد.

أهداف البحث:

1. تحليل معرفة أسباب أهمية سوريا تحديدًا بالنسبة لروسيا.
2. التعرف على حدود تأثير الدور الروسي في سورية.
3. التعرف إلى أسباب تذبذب المواقف الروسية، أوختلافها من ثورة إلى ثورة أخرى.

هيكلية البحث:

يتمحور البحث علي محورين أساسيين في الدراسة فما يتعلق بالمحور الأول يتضمن البعد السياسي للدور الروسي تجاه الأزمة السورية أما المحور الثاني فيتعلـق بالبعد العسكري للدورالروسي تجاه الأزمة السورية

المحور الأول

البُعد الدبلوماسي والسياسي للدّور الروسي تجاه الأزمة السورية

يسعى التحرك السياسي الدبلوماسي الروسي على تلبيـة مطالـب الشـعور الداخلي للمواطن الروسي المتزايد بعدم تقبل الالتزام التام بسياسـة "العولمـة" التـي صاغها القطب الغربي الولايات المتحدة، وأوروبا، ولإدراك صانع القـرار الروسـي بأن التنسيق الملائم بين أهداف روسيا القومية، وبين تحركاتهـا الدبلوماسـية علـى الساحة الدولية.

وفي إطار سعي روسيا الاتحادية على تعزيز دورها العالمي كقوة تاريخيـة كبرى، وكقطب فاعل في السياسية الدولية بوصفها عضو دائم في مجلس الأمن يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح حيوية عالمية، وإقليمية وظفت روسيا الاتحادية العديد مـن الرسائل، والإجراءات على كل المستويات، والأبعاد، لضمان وجود دور فاعـل فـي الأزمة السورية (رائد ارحيم، 2015، ص428).

ووفقاً لذلك فقد أظهرت التطورات المرحلية للأزمة السورية تطوراً سياسياً في السلوك الروسي عبرت عنه حملة النشاطات الدبلوماسية، والتصريحات الإعلامية المتحيّزة عما سبقها، وينطوي السلوك الروسي الجديد على ما يمكن وصفه ببوادر لتحريك الموقف، ومنحه مرونة أكبر، وإن كانت هذه الحالة لم تصلْ بعد إلى إعادة التموضع تجاه أطراف الأزمة، وقضاياها المحورية، لكنها تكسر نمطية السياسية الروسية التي استقرت طوال الأزمة سواء لجهة خِطابها السياسي، أو طبيعة مقاربتها للأزمة (غازي دحمان،2013،ص20-21).

ويتمثل البعد السياسي، والدبلوماسي للدّور الروسي بمحاولة دولة ما أن تؤثر، أو تفرض سياستها في تطورات الأحداث لدولة أخرى، ويأخذ أشكالاً عدة تشمل الرسائل الشفوية، أو الطلبات المكتوبة، أو المبادرات السياسية، أو الدعوة لعقد المؤتمرات الدولية لإقرار المطالب السياسية للدولة المتدخلة، أو الوقوف إلى جانب النظام السياسي القائم، أو إلى جانب تولي المعارضة لهذا النظام.

والبعد السياسي تجاه الأزمة أخذ مختلف هذه الأشكال والمواقف تجاهها وسوف نعرض هذه الأشكال، والمواقف، والمبادرات منذعام 2011 وهي كما يلي:

1- ملامح دور الأداء الروسي في مجلس الأمن:

يعتبر مجلس الأمن الدولي أعلى هيئة ممثلة يقع على عاتقها المحافظة على الأمن والسلم الدوليين في حالة المساس بهما وإعادتهما إلى نصابهما والحد كذلك من الانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على وضع قواعد القانون الدولي الإنساني حيز التنفيذ، وقد أصدر مجلس الأمن قراراً بأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الأمني الذي وضع لتنظيم العالم، ويسمح باتخاذ تدابير وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة الانتهاكات التي تقع على القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، فمهمة تنفيذ قواعد القانون الإنساني

لحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة الدولية، والغير دولية تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، ومن أجل ضمان احترام القانون وتنفيذ هذه القواعد، صدرت عن مجلس الأمن العديد من القرارات تنطوي على فرض عقوبات اقتصادية واستخدام القوى المسلحة من جهة، وتفعيل الجزاء الجنائي الدولي من جهة أخرى.

ولفهم كيفية إدارة مجلس الأمن للأزمة السورية سواء من الناحية السياسية، والانسانية أو تدمير الأسلحة الكيميائية لابد لنا من الاضاءة على قراراته التي اتخذها طول فترة الأزمة حتى نهاية 2018، وكيف كان تأثير الدور الروسي فيها. (سمية رقة، 2018،ص83)

وخلال أحداث الأزمة السورية، قد فشل مجلس الأمن في إستصدار قرارات عدة تدين النظام السوري بسبب الفيتو الروسي وتتمثل هذه القرارات في الآتي:

– الفيتو (الأول) كان في الرابع من أكتوبر عام 2011، حيث عطل الفيتو الروسي الصيني مشروعاً دولية بشأن فرض عقوبات على نظام الأمن، إذا ما استمر في استخدام العنف ضد الشعب السوري.

– أما الفيتو (الثاني) كان في الرابع من فبراير 2012، عندما عطل مشروع حمل رئيس النظام السوري مسؤولون إراقة الدماء في البلاد، وقتها رأت روسيا، والصين بمنع الولايات المتحدة والغرب من استخدام القرارات الأمنية وسيلة للتدخل العسكري في سوريا.(وكالة رويترز، 2012)

– بينما كان الفيتو (الثالث) في 19 يوليو 2012م الذي ينص على قرار غربي في مجلس الأمن يصنع خطة (كوفي عنان) تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري.(ميشيل كيلو، 2014،ص95)

– وكان الفيتو (الرابع) في 22 مايو 2014 م إذ تدخلت روسيا مجدداً وأوقفت مشروع قرار يقضي بإحالة الملف السوري إلى "محكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب، وحينها دافعت روسيا عن موقفها، بأن هذا المشروع من شأنه أن يضعف فرص الحل السّلمي للأزمة السورية.

– وفي الثامن من أكتوبر 2016 قامت روسيا بالفيتو (الخامس)، وهو المشروع القرار الفرنسي الاسباني، والمتعلق بوقف إطلاق النار في حلب بعد أن صوت لصالحه 11 بلداً، فيما عارضه بلدان، ومثلهما امتنع عن التصويت.

– أما الفيتو (السادس) فكان في 7 ديسمبر 2016م، وكان ضد مشروع قرار مجلس الأمن ينص على وقف إطلاق النار في مدينة حلب مرة أخرى، وإدخال المساعدات الإنسانية إليها.

– أما في 28 فبراير 2017 أحبطت "موسكو، وبكين باستخدام الفيتو السابع قراراً في مجلس الأمن يفرض عقوبات على سوريا بتهمة اللجوء إلى السلاح الكيميائي.

– وجاء الفيتو (الثامن) يوم 12 إبريل 2017 م عندما استخدمته روسيا ضد مشروع قرار غربي يدين الهجوم الكيميائي الذي شنه النظام حسب القرار على مدينة شيخون بإدلب.

– وفي 24 أكتوبر 2017 استخدمت روسيا الفيتو (التاسع) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار أمريكي من شانه أن يمدد لفترة سنة مهمة لجنة تحقق في هوية الجهات التي تقف وراء هجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا.

– وفي 16 نوفمبر 2017م استخدمت روسيا حق (الفيتو العاشر) ضد مشروع قرار أمريكي يمدد لسنة أخري مهمة الخبراء الدوليين الذين يحققون في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.(سلوى الزغبي،2017)

– واستخدمت روسيا حق النقض الفيتو (الثاني عشر) في مجلس الأمن في 10ابريل 2018 م ضد مشروع قرار أميركي يقضي بإنشاء آلية تحقيق حول استخدام الأسلحة

الكيميائية في سوريا، وذلك بعد الإعتداءات التي وقعت في مدينة دوما السورية، قرب دمشق، ووافقت 12 دولة على مشروع القرار الأميركي، في حين عارضته روسيا، وبوليفيا، وامتنعت الصين عن التصويت، وكان مشروع القرار يدعو إلى إنشاء «آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة» على أن تعمل لمدة سنة للتحقيق في استخدام السلاح الكيميائي في سوريا.

ومن خلال ذلك بذلت روسيا جهدًا دبلوماسيا شاقاً، للحيلولة دون إصدار أي قرار من مجلس الأمن، يدين فيه النظام السوري، وقد انطلقت روسيا في موقفها الدبلوماسي هذا من المسوّغات الآتية:(أحمد شحيل، 2016، ص72)

1- ضرورة اعتماد التّسويات السّلمية، وعدم الرضوخ للضغوط الدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، ورفض سيناريوهات تغيير النظام، أو الحكام باستخدام القوة العسكرية عبر التدخل الخارجي.

2- عدم السماح بتجاوز التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، علي غرار ما حصل في ليبيا.

3- رفض التفسير الانتقالي لمفاهيم الحرية، والديمقراطية وحقوق الانسان، واستخدامها كورقة ضغط لتنفيذ أجندات مصلحية أخرى، من قبّل الدول الكبرى، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

4- وقف استخدام مبدأ التكتيك المتدرج في تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث ينطلق في البداية باستخدام الإدانات، وينتهي باستخدام القوة العسكرية.(أحمد شحيل، المرجع السابق)

2- الجهود الدبلوماسية الروسية من خلال المبادرات والمؤتمرات الاقليمية والدولية:

أ- المبادرات على المستوى الإقليمي:

قامت بعض الدول الإقليمية على اختلاف مواقفها من الأزمة السورية بتقديم عروض معينة أطلقت عليها مجازاً اسم (مبادرات) إلاّ أن قلة قليلة منها كانت ترقى

إلى مستوى المبادرة كمبادرة أغسطس 2011 التي حملها الأمين العام للجامعة العربية سابقاً نبيل العربي إلى القيادة السورية وطالب بإجراء انتخابات رئاسية في 2014، وانتخابات نيابية قبل نهاية العام نفسه، وقد جاءت المبادرة العربية في ثلاثة عشر بنداً لاحتواء الأزمة في سوريا، والتركيز على ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف من طرف الحكومة السورية، وإطلاق سراح المعتقلين، والإسراع في برنامج الإصلاحات، وإجراء حوار وطني شامل مع قوى المعارضة، وغيرها.(نواف أبوتاية، 217، ص15)

ومن جملة العروض التي تتناقض مع أمن، واستقرار الدولة السورية عرض فبراير2012م من قبل دولة قطر" الدولة التي قدمت ما بوسعها لتدمير الدولة السورية عبر دعمها المالي والعسكري للجماعات المسلحة الإرهابية المستخدمة كأداة في سورية حيث رفضتها دمشق إذْ أن قطر طلبت تعيين حكومة سورية جديدة برئاسة (الإخوان المسلمين).

وعلي هذا الأساس فإن المبادرات التي قدمتها دول صديقة حليفة لسورية منها مبادرة أغسطس 2012 م حيث أعلن وزير خارجية إيران وقتها (على أكبر صالحي) أن إيران ستقدم مبادرة لحل الأزمة السورية سلمياً في مؤتمر دول عدم الانحياز، وأن طهران تجري اتصالات مع مصر للتشاور حول المبادرة، وشروطها، وكذلك مبادرة 4 يوليو 2013 التي أطلقها رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري الملكي) المؤلفة من 8 نقاط لتسوية الوضع السوري علاوةً على مبادرة مارس 2014م، حيث عرضت إيران الصديقة لسورية على(الأخضر الإبراهيمي) المبعوث الدولي لسوريا مبادرة جديدة تضمنت الإطار العام الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر جنيف للسلام حول سورية بشأن نقل السلطة بشكل سلمي بما يكفل حل الأزمة السورية حلاً يمنع

استنزاف الدولة السورية الذي يصب في مصلحة أصحاب المصالح من الدول الكبرى في المنطقة العربية ككل.

ب- المبادرات على المستوى الدولي:

على غرار المبادرات الإقليمية تمت كذلك المبادر الدولية، من حيث المصدر سواء من قبل دولة صديقة، أو دول معادية لسورية، رغم القاسم المشترك الذي يجمعهما، ألا وهو البحث عن مصلحة ما.(بسام الملحم،2014، ص70)

فقد عرضت القيادة الروسية حل الأزمة السورية بالطرق السلمية منها على سبيل المثال عرض روسيا الاتحادية لمبادرة عام 2012 م، وتضمنت: وقف العنف من أي مصدر كان إنشاء آلية رقابة جديدة، رفض التدخل الخارجي، وإتاحة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين دون إعاقة، والدعم الكامل لجهود الموفد الدولي إلى سورية استناداً إلى المرجعيات التي قبلتها الأمم المتحدة والجامعة العربية، والمبادرة الروسية التي جرى التفاوض على أساسها في مجلس الأمن بخصوص نزع الأسلحة الكيميائية السورية تفاديا للضربة الأمريكية، والتي جرت في سبتمبر 2013م، والتي شملت أربع مراحل تتلخص في الآتي:(رخا حسين،2013،ص94)

- المرحلة الأولى وفيها أن تنظم من خلالها سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.
- المرحلة الثانية يجرى فيها الكشف عن مواقع ومقار تخزين هذه الأسلحة.
- المرحلة الثالثة يقوم الخبراء خلالها بفحص ترسانة الأسلحة الكيماوية.
- المرحلة الرابعة يتم فيها اتخاذ خطوات تدمير الأسلحة الكيماوية.

كما دعمت القيادة الروسية عقد مؤتمر جنيف الأول والثاني لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية وتقوم روسيا الاتحادية في الآونة الأخيرة بمحاولة لجمع الأطراف السورية على طاولة الحوار من أجل حل سلمى للأزمة.

وفي هذ السياق بدأت التحركات الدولية بمسار جنيف في عام 2012 التي انطلقت منه 8 جولات، مروراً بمؤتمر آستانة الذي انطلق مع بداية العام 2017، وتم فيه عقد 8 جولات، وصولاً إلى مؤتمر سوتشي الذي من المزمع عقده قريباً، والذي تم التحضير له بقمة ثلاثية جمعت روسيا وتركيا، وإيران، وفي الصدد ذاته لابد من ذكر بعض المؤتمرات الدولية التي عقدت أغلبها في جنيف تحت عنوان البحث عن حل للأزمة السورية، ومنها:

- مؤتمر جنيف (1):

في 30 يونيو 2012 م عقد اجتماع في جنيف لمجموعة العمل حول سوريا التي تضم الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا، وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي واتفقت على مبادئ مرحلة انتقالية.

وتنص الخطة على "إقامة حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة عبر "توافق مشترك" لكنها لا تحدد مصير الرئيس الأسد، فاختلف الأطراف المعنية بالنزاع على تفسير هذه المبادئ، وبعد الاجتماع إعتبرت واشنطن أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة" ما بعد الأسد" في حين أكدت موسكو، وبكين أن هذا الأمر يعود إلى السوريين وحدهم في تقرير مصير رئيسهم".(الشاهر،2014)

- مؤتمر جنيف (2):

في فبراير 2014 م عقد في مونترو السويسرية مؤتمر يهدف إلى إنهاء الأزمة السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية، و"المعارضة" لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سورية مع صلاحيات تنفيذية كاملة "إذ كان هناك دور كبير لمبعوث الأمم المتحدة للسلام في سورية آنذاك (الأخضر الإبراهيمي) في التحضير لانعقاده بتعاون مع الولايات المتحدة وروسيا، وقد رفض وفد "الائتلاف" المعارضة المشاركة في جنيف تحت تأثير الضغوط من الحلفاء الغربيين، والغرب أنفسهم، وقد

فشِل مؤتمر جنيف، الأمر الذي استغله المعارضة، والمبعوث الدولي لكي يجدوا السبب في فشلِ المؤتمر على وفد الحكومة السورية مُتنَصلين من أي مسؤولية إزاء الإصرار السوري الرسمي على مناقشة ملف مكافحة الإرهاب".حسن الدعجة،2015، ص19)

- مؤتمر جنيف (3):

في 19 أغسطس 2015 م جرت محادثات بين الحكومة السورية، والمعارضة في مدينة (جنيف) السويسرية برعاية الأمم المتحدة، واستأنفت الاجتماعات بعد توقفها لفترة زمنية في شهر مارس2016م، "حيث تمت المفاوضات بترتيب من مجموعة محادثات فيينا للسلام في سوريا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومبعوث الأمم المتحدة اللازمة السورية (ستيفان دي مستورا)، وفي الأول من فبراير 2016 أعلنت الأمم المتحدة بدء المفاوضات رسميا التي سرعان ما هاجمت الوفد الحكومي السوري عبر الهيئة العليا للمفاوضات ووصفت حملة تطهير سورية من الإرهابيين في حلب بأنها تهدد نجاح المفاوضات عبر الخلط بين الإرهابيين والمدنيين المحاصرين من قبل الإرهابيين.(موسى عاصي،2016)

ومن الجدير بالذكر هنا هو إعلان مبعوث الأمم المتحدة (ستيفان دي مستورا) في يوم 3 فبراير تأجيل المفاوضات إلى تاريخ 25 من الشهر ذاته، "وقد اتهم رئيس الوفد السوري (بشار الجعفري) في (جنيف) "مجموعة الرياض" بالسعي إلى إفشال المفاوضات السورية عبر طرح شروط مسبقة لبدئها، وقال المندوب الروسي بأن وفد الرياض أراد الانسحاب من المحادثات لهذا علقها 0دي مستورا)، وهو تصرف غير مسؤول، وغير جدي، وغير ملتزم.

- مؤتمر جنيف (4):

في 23 فبراير 2017م عاودت الوفود مرة أخرى للمشاركة في الجولة الرابعة حيث تم التوصل فيها على جدول أعمال متكون من 4 نقاط، وهي إنشاء حكم

غير طائفي، ووضع جدول زمني لمسودة دستور خلال 18 شهر تحت إشراف الأمم المتحدة، وإجراء انتخابات حرة، وملف مكافحة الإرهاب لكن هذه المحادثات فشلت أيضاً لرفض وفد النظام مناقشة هيئة الحكم الانتقالي.

أما بخصوص جنيف 5 و 6 و7 عُقِدت خلال أشهر مايو، ويونيو، ويوليو من العام م2017 جميعها باءت بالفشل وسط تبادل الاتهامات بين وفدي النظام، والمعارضة ما بالتعنت في موقفها جراء الحل في سوريا، وكان آخر مؤتمرات جنيف كان في شهر ديسمبر من العام 2017م كان الهدف منه تحقيق لقاءات مباشرة بين وفدي النظام والمعارضة لكنه لم ينجح لطلب المعارضة تطبيق القرار الدولي 2245 المتعلق بوقف إطلاق النار وتنحية الأسد، ووضع دستور جديد وتشكيل هيئة حكم انتقالي، وهو ما رفضه وفد النظام.

- محادثات الآستانة:

منذ بداية العام 2017 عقدت جولات بين أطراف الأزمة السورية في العاصمة الكازاخستانية "أستانه"، وخاصة بين المعارضة، والنظام السوري، وذلك يوم الاثنين 23يناير 2017، حيث كانت الجولة الأولى من المحادثات حيث شارك في المحادثات وفود تركيا وايران، وروسيا، والأمم المتحدة وقد عقدت الجولة الأولى من أجل التوصل إلى حل لوقف إطلاق النار، وليس من أجل حل الأزمة السورية،وفي محادثات استانه في فبراير 2017 و وبرعاية روسيا، وتركيا، وقد تم الاعلان من قبل الوفد الروسي "سيرغي فيرتيش" أن المفاوضات قد انتهت بالاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال تعمل على تثبيت وقف إطلاق النار الذي تمالتوصل إليه، وخلصت المفاوضات إلى اتفاق بشأن مجموعة مكونة من روسيا، وايران، وتركيا لمراقبة وقف اطلاق النار، وتطرق المفاوضات إلى اطلاق سراح السجناء، والقضايا الانسانية التي تتعلق بالمدنيين.

وفي 14 أيلول 2017 أعلنت روسيا على لسان رئيس الوفد الروسي عن المحادثات، وأن روسيا، وتركيا، وإيران قد شارفت على الانتهاء من إكمال الإتفاق بشأن إقامة أربع مناطق لعدم التصعيد في سوريا، وقد انتهت المحادثات بالاتفاق على ذلك، وكانت محادثات السلام الخاصة بالأزمة السورية قد عقدت في شهر يوليو 2017، أيضاً بدون التوصل إلى اتفاق، وذلك بعد أن أبدت تركيا إعتراضات على بعض القضايا الخاصة بالمعارضة السورية.(مالك العنبر،2018، ص89)

المحور الثاني

البعد العسكري للدور الروسي تجاه الأزمة السورية

لم يقتصر الدور الروسي في الأزمة السورية على تقديم الدعم السياسي، والدبلوماسي للنظام السوري بكافة أشكاله، وإنما قامت موسكو بتوفير الدعم العسكري غير المحدود، سواء أكان في مبيعات الأسلحة وبشتى أنواعها، أو بتقديم الخبرة العسكرية التدريبية والفنية بواسطة الخبراء الروس المتواجدين، في مواقع الجيش السوري، أو بالزيارات الدورية للقطع البحرية الروسية إلى الموانئ السورية وتواجدهما على مقربة من هذه الموانئ ولهذا من الجدير بالذكر أن منظومة التسليح للجيش السوري منظومة روسية تعود بداياتها إلى خمسينات القرن الماضي، والمتمثلة بالصفقة (الأسلحة الشرقية)*، وفي هذا السياق يذكر وزير الخارجية الأسبق (هنري كسنجر) إنه التقى الرئيس السوري الراحل (حافظ الأسد) في السبعينات من القرن

(*) صفقة الأسلحة التشيكية، هي اتفاق أُبرم في 27 سبتمبر 1955، وبلغت قيمتها 250 مليون دولار، وكانت الأسلحة سوفيتية الصنع تم تمريرها عن طريق تشيكوسلوفاكيا ،و كانت الصفقة جزء من برامج المساعدات العسكرية ، والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي ،وكانت تلك الصفقة بمثابة الحدث الذي جر منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك إلي سلسلة من التداعيات التي تركت آثارها علي شكل النظام الدولي وتوازن القوي الذي كان سائداً، وقضت هذه الصفقة على احتكار الغرب للسلاح، وأعطى للعالم الثالث فرصة جديدة للانطلاق بناء الجيوش الوطنية. أنظر الرابطالتالي: https://www.marefa.org

الماضي، وقال له بصريح العبارة "لا تعتقد يوماً من الأيام بأن الولايات المتحدة ستسمح للسلاح الروسي بهزيمتها في الشرق الأوسط، وكان رد الرئيس السوري آن ذاك إذ قال: "زودوني بالسلاح الأمريكي وستأخلي عن السلاح الروسي". (خالد الهباس، 2012).

ولهذا فقد ظلت موسكو المزود الأساس لأسلحة الجيش السوري إلى يومنا هذا، فخلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي استحوذ على 90% من جميع صادرات الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، وجدت سورية نفسها محرومة من واردات الأسلحة لكنها إستمرت في السعي للحصول على الأسلحة من الدول التابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، وبعد إنشاء الاتحاد الروسي أعيدت العلاقات التسليحية مع سوريا بعد إلغاء ما يقارب 73% من الديون السورية.

وفقًا لذلك، فقد تعهدت روسيا بتحديث الجيش السوري وتزويده بالمعدات اللازمة بوصف سورية من الدول الحليفة من ناحية، ونظراً لما يوفره تصدير الأسلحة من عوائد مالية مهمة للدخل القومي الروسي من ناحية ثانية، وبان سورية إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي من ناحية ثالثة.

وفي ظل تلك المعطيات تقول التقديرات الأميركية إنّ روسيا تسعى إلى إيجاد قاعدة عسكرية متقدمة في اللاذقية، ويعتبر مطار "حميميم" جنوب اللاذقية، والذي يقع على بعد 15كيلومتر من القرداحة و5 كيلومترات من "جبلة"، ويعتبر صغير نسبياً ليكون قاعدة عسكرية جوية حيث كانت تبلغ مساحته حوالي 1.6 مليون متراً مربعاً قبل استقرار القوات الروسية به، وقد تم إعادة تأهيله بإضافة 1.4 مليون مترا مربع ليبلغ مساحته الراهنة أثناء العمليات العسكرية الروسية في المنطقة 3 ملايين متر مربع، (أبوفرحة،2017،ص334) إضافة إلى قاعدتها البحرية على البحر الأبيض

المتوسط في مدينة طرطو، وفعلًا فقد قامت روسيا بتجهيز مبانٍ في مطار اللاذقية، بطاقةٍ استيعابية لألفي مستشار عسكري وموظف، إضافة إلى إرسال مئات من جنود البحرية الروس واستنادًا إلى مسؤول استخباراتي أميركي، فإنّ البناء العسكري الروسي في سورية يمثل " أول نشر رئيسي لقوة تدخل سريع" تقوم به موسكو خارج الفضاء الإقليمي للاتحاد السوفييتي السابق، منذ حرب أفغانستان.(أبوارشيد، 2015، ص4)

ومن خلال ذلك يقوم التدخل الروسي المباشر في سوريا الذي أقدمت عليه موسكو في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر عام 2015م على ركائز أساسية تتمثل أولها:

– الأول: وهو في حُلم روسيا القيصرية القديم بالوصول إلى المياه الدافئة (البحر المتوسط)؛ حيث سيساعدها ذلك على التخفيف من عزلتها الناتجة عن تموضعها على جغرافيا داخلية.

– الثاني: يتعلق بسعي موسكو للرد على تحركات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في دول بحر البلطيق (لاتفيا، لتوانيا)، وكذلك دول شرق أوروبا (أوكرانيا، بولندا، سلوفاكيا) وهي مناطق تعتبر عمقاً إستراتيجياً للروس بطبيعة الحال، ويتمثل الرد في الضغط على الحلف الأطلسي في خاصرته الجنوبية، والعمل على تجريده من قاعدة جيوإستراتيجية متقدمة متمثلة في تركيا، خاصة أن الظروف مواتية على اعتبار أن حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم عمل منذ وصوله لحكم البلاد على الخروج عن فكرة التبعية المطلقة للناتو، بالإضافة إلى الأزمات المتكررة والمستدامة بين أنقرة، وواشنطن، ودول الاتحاد الأوروبي عمومًا(موقع نداء سوريا،2018)

– الثالث: والذي يعتبر فيه التدخل الروسي في سوريا ذو بعد اقتصادي يتعلق بالمخاوف لدى موسكو من أن تؤثر حقول الغاز المكتشفة في سواحل المتوسط بالقرب من فلسطين، ومصر، واليونان، وتركيا على مبيعات روسيا إلى السوق الأوروبية، حيث تعتمد الدول الأوروبية على نسبة تزيد عن 50% من احتياجاتها من الغاز

الطبيعي على روسيا؛ وهذه نقطة قوة كبيرة استخدمها الروس خلال الأزمة الأوكرانية حيث قطعوا إمدادات الغاز عن عدة دول أوروبية، وتخشى موسكو بعد اكتشاف حقول شرق المتوسط من أن تجد الدول الأوروبية بديلاً عن الغاز الروسي في كلٍّ من إسرائيل واليونان، وهذا يفسر إقامة الروس قواعد بحرية وجوية دائمة في الساحل السوري (طرطوس – حميميم) وتوقيع اتفاقيات طويلة الأجل مع نظام (الأسد) لضمان استمرارها.

و من خلال تلك المعطيات، أو المؤشرات فإنه يمكن تلخيص أهداف التدخل الروسي في سوريا بالآتي: (فرج اعنيبة،2017،ص142)

أ- إنّ هذا التدخل من جانب روسيا يصبح أي تدخل عسكري خارجي في سوريا أمر صعبٌ للغاية، وهذه رسالة لتركيا، وللدول الغربية على حد سواء.

ب- إنّ التدخل الروسي يعزز الوضع الدولي لروسيا بحيث يصبح من الصعب إتخاذ أي قرار في موضوع سوريا دون مشاركتها بشكل مؤثر، وفعالً، ولهذا فقد إزدادت الاتصالات الدبلوماسية بين روسيا، والدول الغربية بعد التدخل في سوريا، ولا سيما بعد مرحلة من الركود ومحاولة فرض حصار غربي عليها بعد التدخل في أوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا.

وفقاً لهذا تشير الإحصائيات بأنّ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية قد شكلت حوالي 7% عام 2012م، والتي بلغت 755 مليون دولار، كما أنّ سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار في عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2015م، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012م، طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا (كاست)، وهي تقريباً نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة من 2006 – 2010م، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006 – 2013 حوالي 8 مليارات دولار ' وبذلك تكون

سوريا هي ثالث أكبر مستورد للسلاح تليها الهند (40%)، والجزائر(10-12%) وتشمل الأسلحة التي توقفت على سورية خلال الأزمة على نظام الدفاع الجوي "يوك2m"، وباستيون الساحلي (نظام الدفاع الصاروخي)، وطائرات ياك 130 تدريب القتالية، وعدداً من المستشارين العسكريين الروس لتدريب الجيش السوري على استخدام الأسلحة الروسية، وكذلك طائرات هيلوكوبتر (mi25) (تقرير، 2015،ص6)

ويقول خبراء غربيون أنّ (الأسد) إشترى صواريخ (بانتسير) قصيرة المدى وأنظمة صواريخ (BUK) متوسطة المدى يمكن أن تساهم في تعزيز ترسانة الأسد، وقال مصدر مقرب من وزارة الدفاع الروسية أن (الأسد) إستخدم منظومات الدفاع الجوي الأخرى له لحراسة (S-300) مما أتاح له الدفاع بشكل جيد.

ويبدو أنه من خلال هذه المؤشرات، والوقائع التي حصلت فإن روسيا قد تسلم صواريخ (S.300) إلى سورية، وقد جاء هذا الإعلان الروسي في تصريح لوزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) حيث قال " أن العدوان الثلاثي الذي شنته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضد سوريا، يمنح موسكو الحق في تزويد دمشق بمنظومات الدفاع الجوي (إس-300)،(شبكة روسيا اليوم، 2018) وقال (لافروف) في حديث لوكالة "نوفوستي" الروسية، إن موسكو كانت، حتى الآونة الأخيرة، تتحمل "المسؤوليات الأخلاقية" أمام شركائها الغربيين، حيث وعدتهم قبل نحو عشر سنوات بعدم تسليم منظومات (إس-300) إلى سوريا" بعد الضربات الغربية علي سوريا بتاريخ 14 ابريل 2018م بحجة استعمال النظام السلاح الكيميائي في دوما.(شبكة فرانس،2018)

وفي الحقيقة فإنّ تدفق الأسلحة الروسية على الحكومة السورية منذ بداية الأزمة قد أسهم فعليا في تحسين القدرة العسكرية للجيش السوري في مواجهة المعارضة، ومنح الجيش ميزة التفوق في الميزان العسكري، والمطاولة طيلة الأزمة

السورية وبالتالي تعزيز الموقف الروسي في مواجهة الولايات المتحدة والغرب وذلك بمنع التدخل العسكري في الأزمة قدر الإمكان، وقد ذكر الرئيس الروسي، (فلاديمير بوتين)، أن العسكريين الروس استخدموا في عمليتهم ضد ما يسمى الإرهاب في سوريا (215) نوعاً من الأسلحة المحدثة أو الحديثة، والواعدة معتبراً أن دحر الإرهابيين سببه قوة الجيش الروسي (وكالة روسيا اليوم،2018)

وفي هذا السياق فإن الدعم الروسي في سورية كان أيضاً بواسطة قيام البحرية الروسية بزيارات إلى الموانئ السورية، ومنها مرفأ (طرطوس) بوصفة القاعدة البحرية الروسية المتقدمة في البحر المتوسط، وتتم زيارات القطع الروسية البحرية بشكل فردي، وعلى التوالي، وليس بأكثر من قطعة واحدة في وقت واحد، ويعكس سلوك موسكو موقفها العملي بمدى استشعار هذا الحظر مما يجري داخل سورية، وما قد يجري على الحدود التركية – السورية، أيضاً بسبب تطورات الأزمة.

وفي هذا الاطار، فإنّ الدعم الروسي العسكري الذي قدمته روسيا لسوريا يشكّل أحد الروافد المهمة، والفاعلة والتي أسست على جانب الدعم السياسي، والدبلوماسي المكثف في حماية النظام السوري، وإطالة أمد بقائه لأطول مدة ممكنة من ناحية، وعدم رغبة روسيا في الدخول في مواجهة عسكرية من أجل الشأن السوري مع أمريكا، والغرب من ناحية ثانية، وإلى عدم الإختلال في الميزان العسكري مع إسرائيل من ناحية ثالثة.

الخاتمة

انعكست العلاقات الروسية –السورية علي طبيعة الدّور الرّوسي، وموقفه من الأزمة السّورية، بحكم الحلف الاستراتيجي القديم لأكثر من خمسين عاماً، وعلي الأصعدة السياسية، والاقتصادية منها، فكانت روسيا الداعم الأساسي لسوريا في المحافل الدولية بدءًا بإستقلالها عام 1944 م باعتبار أن روسيا أول من صوّت علي عضويتها بالأمم المتحدة، ومواقفها من الصراع السوري –الاسرائيلي، حتي رفضها إدانة المجتمع الدولي للنظام السوري في الأحداث الجارية التي تشهدها سوريا، وتجسد ذلك من خلال استخدام حق النقض "الفيتو" لعدة مرات بإدانة النظام السوري.

وقد شكّل الموقف الذي تبنّته الخارجية الروسيَّة تجاه الأوضاع التي تمرّ بها سوريا والتدخّل العسكري على أراضيها، نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسيّة تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومن الطبيعي أن لهذا التحرّك حسابات براغماتية ودوافع اقتصادية، عسكرية وجيو استراتيجي، ووفقًا لذلك فإنّ الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به سوريا يفرض علي روسيا الاتحادية الاهتمام بها في ضوء سعي روسيا الاتحادية إلى إعادة تعريف دورها الاقليمي، والدولي، وهو ما يحتم علي روسيا أداء دور فاعل في الأزمة السورية، بما يُؤمّن مصالحها الاستراتيجية، ونستنتج من خلال هذا البحث ما يلي:

– إنّ الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثرا بدرجة كبيرة بما إعتبرته روسيا خديعة غربية لها عندما استخدمت دول غربية قراراً لإقامة منطقة حظر جوي (قرار مجلس الأمن رقم1973) للتدخل عسكرياً من أجل إسقاط نظام القذافي، واقتسام الغنائم بعد استبعاد موسكو، اضافة إلى ما تمثله من خسارة لعقود صفقات الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، وسعيها للحفاظ على النظام السوري لتعويض ما خسرته اقتصادياً، وعسكرياً.

– تسعى روسي من خلال مساندتها للنظام في سوريا الي إعادة ما يعرف بالتعددية القطبية في العلاقات الدولية، وإضعاف السيطرة الأمريكية في شؤون المنطقة،كون روسيا شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة والغرب عموما، تستخدم قضية مكافحة الارهاب استخداماً سياسياً في اطار العلاقات المتوترة بين الجانين، منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2014، وما خلفته من تداعيات سلبية على علاقات روسيا بالغرب

– إن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية يمثل متغيراً جديداً، وحاسماً ضمن الأطراف المتنافسة على الشرق الأوسط، وبعد نجاحها العسكري الكبير في حسم المعارك لصالحها في سوريا، وبناء قواعدعسكرية دائمة في سوريا فإن روسيا أصبحت تمثل رقماً صعباً في معادلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

المراجع

1- أحمد حسين شحيل، "الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الأوسط (2011- 2015)"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016، ص72.

2- أسامة أبو ارشيد، "التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أميركيًا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

3-

لإستراتيجية الروسية في مواجهة الفصائل السورية، موقع نداء سوريا، بحوث ودراسات،2018/3/27، متاح علي الرابط التالي:

4- الدروس المستفادة من ليبيا، المحافظة على العلاقة الروسية السورية في السلاح والطاقة، تقرير يصدر عن إدارة البحوث يعني بقراءة الأحداث السياسية في العالم الإسلامي وتحليلها مجلة مسارات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ديسمبر 2015.

5- السيد علي أبوفرحة، التدخل الروسي في سوريا..هل تستمر التبعية؟، التقرير الاستراتيجي الرابع عشر الصادر عن مجلة البيان :الأمة والخروج من التبعية، مجلة البيان بالسعودية (المركز العربي للدراسات الانسانية)،الرياض،2017.

6- بسام محمد الملحم، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2014.

7- حسن بن عبد الله الدعجة، عبد بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، "نظرة مستقبلية للجوء في الوطن العربي: الحالة السورية نموذجا"، مقدمة إلى الملتقى العلمي: اللجوء وابعاده الامنية والسياسية والاجتماعية الذي تعقده جامعة نايف العربية

بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الرياض، 1-2015/9/3،.

8- خالد نايف الهباس، "روسيا والأزمة السورية"، صحيفة الحياة 2012/6/21، متاح على الرابط التالي:
https://www.sauress.com/alhayat/412316

9- رائد ارحيم محمد، "تأثير الصعود الروسي علي الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، لعدد الأول، المجلد الثامن، يونيو 2017.

10- رخا أحمد حسن، "تداعيات المبادرة الروسية في الأزمة السورية إقليمياً ودولياً"، مجلة شؤون عربية، مصر، 2013.

11- زيد رافع سلطان، "الموقف الروسي من الأزمة السورية"، مرجع سابق، ص 259.

12- سلوى الزغبي، "10 مرات استخدمت "الفيتو" في القضية السورية"، صحيفة الوطن الالكترونية، 2017/11/17 متاح على الرابط التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/2720286

13- سمية رقة، دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات (الأزمة السورية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية،كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، 2018.

14- شاهر إسماعيل الشاهر، "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، 2015، متاح على الرابط التالي:
www.democraticac.de/?p=51152

15- شبكة روسيا اليوم، موسكو: العدوان الثلاثي يمنحنا الحق في تزويد سوريا ب"إس-300 "،2018/4/20 متاح عل الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/middle_east/939434

16- شبكة فرانس 24 الاخبارية، لافروف يلمح إلى تزويد النظام السوري بأنظمة "إس -300" المضادة للطائرات، 2018/4/20 متاح علي الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20180420

17- غازي دحمان، "متغيرات السياسة الروسية في شرق أوسط جديد"، مجلة شؤون عربية، العدد156، القاهرة، 2013.

18- فرج مفتاح فرج اعنيبه، "تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2003-2016)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2017،.

19- موسى عاصي، "جنيف3" فرصة تاريخية، جريدة النهار، السنة 84، العدد 26140، 3 ديسمبر 2016 متاح على الرابط التالي
HTTP:NEWS PAPER. ANNAHAR.COM/ARTICALE/306309

20- ميشيل كيلو، " رهانات صعبة حسابات: موسكو تجاه الصراع في سوريا"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 195، يناير 2014.

21- نواف كايد جراد أبوتاية، "سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، السنة 9، 2017،.

22- وكالة RT Arabic، بوتين: دحر الإرهابيين في سوريا أكد قوة الجيش الروسي، 30 يناير 2018، متاح على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/russia/924190-
%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-
%D8%A3%D8%B8%D9%87%D8%B1%D8%AA-
%D9%82%D9%88%D8%A9-

%D8%AC%D9%8A%D8%B4%D9%86%D8%A7-
%D9%88%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%86%D8%A7

23- الك فلاح محسن العنبر، الأزمة السورية وفاعلية الدور الروسي تجاهها، 2011-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، الأردن، 2018.

24- وكالة رويترز، ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفي عنان لسوريا، 4 إبريل 2012 متاحة على الرابط التالي:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8330C320120404